

الدورة الخامسة والسبعون

البند 141 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

## قرار اتخذته الجمعية العامة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

[بناء على تقرير اللجنة الخامسة (A/75/682)، الفقرة 63]]

## 252/75 - المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

إن الجمعية العامة،

إنه تعيد تأكيد قراراتها 213/41 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1986 و 211/42 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1987 و 248/45 بء، الجزء السادس، المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1990 و 231/55 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2000 و 253/56 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2001 و 269/58 و 270/58 المؤرخين 23 كانون الأول/ديسمبر 2003 و 276/59، الجزء الحادي عشر، المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 283/60 المؤرخ 7 تموز/يوليه 2006 و 263/61 المؤرخ 4 نيسان/أبريل 2007 و 236/62 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 262/63 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 243/64 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 259/65 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 246/66 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 246/68 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 247/70 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 272/71 ألف المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 261/72 و 266/72 ألف المؤرخين 24 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 266/72 بء المؤرخ 5 تموز/يوليه 2018 و 281/73 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 262/74 و 263/74 المؤرخين 27 كانون الأول/ديسمبر 2019،

وإنه تعيد أيضا تأكيد ولاية كل من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة

والميزانية في النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة،



**وإنّ تعيد كذلك تأكيد** دور الجمعية العامة، من خلال اللجنة الخامسة، في إجراء تحليل واف للوظائف والموارد المالية والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية وفي الموافقة عليها،

**وإنّ تسلم** بما يترتب على عدم دفع الاشتراكات المقررة من أثر ضار على الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة وقدرتها على تنفيذ الولايات والبرامج،

**وإنّ تسلم أيضا** بأن التأخر في دفع الاشتراكات المقررة، مع مراعاة الحالة الخاصة لبعض الدول الأعضاء، قد أثر سلبا على الحالة المالية للأمم المتحدة وأدى إلى تحديات أثرت في تنفيذ الولايات،

**وقد نظرت** في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021<sup>(1)</sup> وتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021<sup>(2)</sup> وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة<sup>(3)</sup>،

1 - **تعيد تأكيد** أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة في الجمعية العامة التي أنيطت بها مسؤوليات مسائل الإدارة والميزانية، وتعيد أيضا تأكيد دور اللجنة الخامسة في القيام بتحليل واف للموارد البشرية والمالية والسياسات ذات الصلة والموافقة عليها، بغية ضمان التنفيذ الكامل والفعال والكفؤ لكافة البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف وتنفيذ السياسات في هذا الصدد؛

2 - **تعيد أيضا تأكيد** المادة 153 من نظامها الداخلي؛

3 - **تعيد كذلك تأكيد** الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم<sup>(4)</sup>؛

4 - **تعيد تأكيد** الإجراءات والمنهجيات المعتمدة في وضع الميزانية، استنادا إلى قراراتها 213/41 و 211/42؛

5 - **تعيد أيضا تأكيد** النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة<sup>(5)</sup>؛

6 - **تعيد كذلك تأكيد** قرارها 243/75 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020؛

7 - **تؤيد** الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، رهنا بأحكام هذا القرار؛

8 - **ترحب** بزيادة الإنتاجية الإجمالية لدوائر الترجمة التحريرية في جميع مراكز العمل، وتؤكد أن هذه المكاسب في الإنتاجية، التي تيسرت على مر السنين من خلال أساليب العمل والتكنولوجيات الجديدة، تبرر تنقيح المعايير النظرية الحالية لعبء العمل التي أقرتها الجمعية العامة في فترة ما قبل الحواسيب، وتقرر زيادة معايير عبء العمل لدوائر الترجمة التحريرية إلى 5,8 صفحات في اليوم؛

(1) (Foreword and Introduction) A/75/6، الأبواب 1-36، وأبواب الإيرادات 1-3، والتصويبات.

(2) A/75/87.

(3) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والسبعون، الملحق رقم 7 والتصويب (A/75/7 و A/75/7/Corr.1).

(4) ST/SGB/2018/3.

(5) ST/SGB/2013/4 و ST/SGB/2013/4/Amend.1.

- 9 - **تلاحظ مع القلق الشديد** أن التدابير الاستثنائية المتخذة لمعالجة أزمة السيولة قد أدت إلى أوجه تفاوت كبيرة فيما يتعلق بعدد الموظفين المتاحين لدوائر اللغات بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في الأمانة العامة، وتشير إلى قرارها 346/73 المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 2019، الذي أكدت فيه الأهمية القصوى للتكافؤ بين اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يتخذ على وجه السرعة جميع الإجراءات اللازمة للحد من أوجه التفاوت تلك وضمان معاملة جميع اللغات الرسمية الست في هذا السياق على نحو متساوٍ وكافٍ، بأساليب تشمل الاستثناء من التدابير المذكورة أعلاه حسب الاقتضاء؛
- 10 - **تشير إلى** الفقرة الحادية عشرة - 6 من تقرير اللجنة الاستشارية وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في الميزانية البرنامجية تقديرات إرشادية لمشاريع التشييد الرئيسية في إطار الباب 33 لأغراض الإعلام فحسب؛
- 11 - **تؤكد** أهمية أن يتماشى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع رؤية الأمين العام للأمم المتحدة ذات صبغة رقمية ومعالجة الحاجة إلى استمرارية تصريف الأعمال خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات موحدة بشأن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- 12 - **تحيط علماً** بالفقرتين 30 و 31 من تقرير اللجنة الاستشارية؛
- 13 - **تؤكد** ضرورة أن تخضع جميع الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية لنفس الصرامة في الإدارة والتنظيم التي تخضع لها الوظائف الممولة من الميزانية العادية؛
- 14 - **تؤكد أيضاً** ضرورة استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية بما يتسق مع سياسات المنظمة وأهدافها وأنشطتها، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في ميزانيته البرنامجية المقترحة المقبلة، معلومات عن الآثار المترتبة فيما يتعلق بالموارد المالية والبشرية على استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية في المنظمة؛
- 15 - **تضع في اعتبارها** القواعد التي تنظم مدة وتمديد بدل الوظيفة الخاص وأن منح هذه المزايا ينبغي أن يقتصر على الحالات الاستثنائية، وتطلب إلى الأمين العام الامتنال لهذه القواعد واستعراض وجود الوظائف التي تظل شاغرة أو الوظائف المشغولة عن طريق تلقي بدل الوظيفة الخاص لأكثر من سنة وأن يقدم تقريراً عن ذلك في سياق مقترحاته للميزانية المقبلة؛
- 16 - **تلاحظ** أن الإصلاحات التنظيمية ينبغي أن تسهم في زيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج والأنشطة المقررة للمنظمة دون التأثير سلباً على تنفيذها بشكل كامل، وتطلب إلى الأمين العام تقديم النتائج والأمثلة في هذا الصدد، في سياق مشروع الميزانية المقبل؛
- 17 - **تحث** جميع الدول الأعضاء أن تفي في الوقت المناسب وبالكامل ودون شروط بالتزاماتها المالية على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة.
- 18 - **تشجع** الأمين العام على بذل كل جهد ممكن لتيسير قيام الدول الأعضاء بسداد اشتراكاتها المقررة؛
- 19 - **تعرب عن ضرورة** تلقي معلومات مفصلة وموحدة عن إدارة حالة السيولة، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إحاطة إلى الجمعية العامة بصفة دورية عن أثر الحالة على تنفيذ ولايات

الأمم المتحدة وأداء خدمات الأمم المتحدة، وتطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم بيانات شهرية عن النفقات بحسب الباب؛

20 - **تشير** إلى الفقرة 15 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتطلب إلى الأمين العام أن يبلغ في تقرير أداء الميزانية المقبل عن أثر كوفيد-19 على الميزانية البرنامجية لعامي 2020 و 2021، مفضلاً فروق الميزانية المسجلة وترتيبات العمل المرنة وإدراج الدروس المستفادة من أساليب عمل الأمانة العامة، دون المساس بعمل الهيئات الحكومية الدولية، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022؛

21 - **تشدد** على أن التمويل يشكل أساس إدارة الأمم المتحدة وعنصرها هاماً تقوم عليه هذه الإدارة؛

22 - **تؤكد من جديد** أنه لا يجوز إدخال أي تغييرات على المنهجية المتبعة في وضع الميزانية أو على الإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية أو على النظام المالي دون أن تستعرضها الجمعية العامة وتوافق عليها مسبقاً، طبقاً للإجراءات المعمول بها في وضع الميزانية؛

23 - **تكرر تأكيد** ضرورة أن تشارك الدول الأعضاء مشاركة كاملة في عملية إعداد الميزانية، بدءاً من مراحلها المبكرة وطوال العملية بأسرها؛

24 - **تشدد** على أهمية الأداء الشامل للميزانية في إدارة الميزانية البرنامجية، وتطلب إلى الأمين العام أن يربط بوضوح بين مدخلات الميزانية والنتائج الملموسة؛

25 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز الضوابط الداخلية في تخطيط البرامج والميزنة والتنفيذ والرصد والتقييم والإبلاغ؛

26 - **تحيط علماً** بالفقرة 34 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتلاحظ مع القلق أن معدل الشغور العام الحالي الوحيد حسب فئة الموظفين بالنسبة لجميع الأبواب مبالغ فيه، وقد يكون له أثر على إنجاز الولاية، وتطلب إلى الأمين العام أن يجعل معدل الشغور الفعلي في أبواب الميزانية هو معدل الشغور المعتمد قبل تطبيقه؛

27 - **تؤكد** أن الميزنة القائمة على النتائج والإدارة القائمة على النتائج أداتان إداريتان متآزرتان وأن تحسين تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج يعزز كلا من الإدارة والمساءلة في الأمانة العامة، وتشجع الأمين العام على أن يواصل جهوده في هذا الصدد؛

28 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يستعرض الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة 24 شهراً أو أكثر وأن يقترح إما الإبقاء عليها مع تبرير الحاجة إليها أو إلغائها، حسب الاقتضاء، في مقترحات الميزانية المقبلة؛

29 - **تقرر** استعمال معدل شغور قدره 9,1 في المائة لموظفي الفئة الفنية و 7,4 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة كأساس لحساب الميزانية لعام 2021؛

30 - **تقرر أيضاً** أن يكون ملاك الموظفين لعام 2021 على النحو المبين في مرفق هذا القرار؛

31 - **تقرر كذلك** زيادة خفض الموارد المخصصة للخبراء بمقدار 2,8 مليون دولار؛

32 - **تقرر** زيادة خفض الموارد المخصصة للاستشاريين بمقدار 2,6 مليون دولار؛

- 33 - **تقرر أيضا** زيادة خفض الموارد المخصصة لسفر الموظفين بمقدار 5,3 ملايين دولار؛
- 34 - **تقرر كذلك** زيادة خفض الموارد المخصصة للضيافة بمقدار 350 000 دولار؛
- 35 - **تقرر** زيادة خفض الموارد المخصصة للوازم والمواد بمقدار 600 000 دولار؛
- 36 - **تقرر أيضا** زيادة خفض الموارد المخصصة للأثاث والمعدات بمقدار 2,5 مليون دولار؛
- 37 - **تقرر كذلك** زيادة خفض الموارد المخصصة للعمل الإضافي وبدل العمل الليلي بمقدار مليون دولار؛
- 38 - **تقرر** زيادة خفض الموارد المخصصة للتراخيص والبرامجيات بمبلغ 250 000 دولار؛
- 39 - **تقرر أيضا** زيادة خفض الموارد المخصصة لنفقات التشغيل العامة بمقدار 1,6 مليون دولار؛
- 40 - **تقرر كذلك** زيادة خفض الموارد المخصصة للتدريب بمقدار 300 000 دولار؛

## الجزء الأول

### تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

#### الباب 1

### تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

- 41 - **تحيط علماً** بالفقرتين أولا-10 وأولا-18 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتقرر الإبقاء على وظيفة رئيس مكتب الوساطة (مد-1) إلى حين التقاعد الإلزامي لشاغلها الحالي؛
- 42 - **تشير** إلى الفقرات أولا-27 وأولا-31 وأولا-39 وأولا-43 وأولا-47 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتشير أيضا إلى قرارها [279/72](#) المؤرخ 31 أيار/مايو 2018، وتعيد تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا سنويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بشأن تنفيذ نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، بما في ذلك تمويله، لكفالة المساءلة تجاه الدول الأعضاء، وتعيد أيضا تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن يعرض على نظر الجمعية العامة، قبل نهاية دورتها الخامسة والسبعين، استعراضا للتوصيات المتعلقة بعمل نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، بما في ذلك ترتيبات تمويله؛

#### الباب 2

### شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

- 43 - **تقرر** إنشاء وظيفتين لمترجمين شفويين في اللغة الصينية (ف-3)؛

## الجزء الثاني

## الشؤون السياسية

## الباب 4

## نزع السلاح

44 - **تقرر** إلغاء وظيفة مساعد شؤون الموظفين (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، التي ظلت شاغرة لأكثر من سنتين؛

## الباب 5

## عمليات حفظ السلام

45 - **تنوّه** بالدور المهم الذي تضطلع به عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي، حسب الاقتضاء، في صون السلام والأمن في سياق الاضطلاع بولاياتها؛

46 - **تشدد من جديد** على أهمية تحسين سلامة وأمن حفظة السلام وأفراد البعثات، وتطلب إلى الأمين العام أن يضطلع بالمسؤوليات بموجب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة لتحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأفراد البعثات؛

## الجزء الثالث

## العدل والقانون الدوليان

## الباب 8

## الشؤون القانونية

47 - **تقرر** عدم الموافقة على إنشاء وظيفة جديدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لموظف قانوني (ف-3) في آلية التحقيق المستقلة في ميانمار؛

48 - **تحيط علماً** بالفقرة ثالتا-54 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

49 - **تقرر** أن موارد الميزانية العادية للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، لعام 2021 تبلغ 17 مليون دولار قبل إعادة تقدير التكاليف؛

## الجزء الرابع

## التعاون الدولي لأغراض التنمية

## الباب 10

## أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

50 - تقرر إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-4 وأخرى برتبة ف-3 في إطار البرنامج الفرعي 2، البلدان النامية غير الساحلية؛

## الباب 11

## دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

51 - تشير إلى أن تنمية أفريقيا أولوية ثابتة من أولويات الأمم المتحدة، وتعيد تأكيد التزامها بتلبية الاحتياجات التي تتقرب بها أفريقيا؛

## الباب 15

## المستوطنات البشرية

52 - تقرر إنشاء وظيفتين لموظفين لإدارة البرامج (ف-4) في نيروبي؛

## الجزء السادس

## حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

## الباب 24

## حقوق الإنسان

53 - تقرر الموافقة على إنشاء وظيفة واحدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة لموظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-3)؛

54 - تطلب إلى الأمين العام أن يعهد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالأمانة العامة بإجراء استعراض وتقييم لنشاط وأداء ونتائج الدعم المقدم من الموظفين إلى نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل كفالة فعالية نظام هيئات المعاهدات، وتطلب إلى الأمين العام أن يبلغ عن ذلك في تقريره المقبل عن الميزانية؛

## الجزء الثامن

## خدمات الدعم المشتركة

## الباب 29 جيم

## مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

55 - تحيط علماً بالفقرة ثامناً-57 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتقرر عدم إلغاء الوظيفة بالرتبة ف-5؛

56 - تقرر إلغاء الوظيفة الشاغرة منذ فترة طويلة بالرتبة ف-3؛

الجزء الحادي عشر

النفقات الرأسمالية

الباب 33

التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

57 - تقرر مواصلة خفض الموارد المخصصة لمشاريع التعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة

الرئيسية بمقدار 1 474 400 دولار؛

الجزء الثاني عشر

السلامة والأمن

الباب 34

السلامة والأمن

58 - تحيط علماً بالفقرة ثاني عشر-11 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتقرر إنشاء وظيفتين

لرئيس قسم الأمن المادي (ف-5) ولموظف شؤون الامتثال والرصد والتقييم (ف-3).

الجلسة العامة 48 (المستأنفة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2020



## المرفق

## جدول ملاك الموظفين لعام 2021

عدد الوظائف	الفئة
	أبواب النفقات
	الفئة الفنية والفئات العليا
1	نائبة الأمين العام
36	وكيل الأمين العام
33	الأمين العام المساعد
115	مد-2
298	مد-1
904	ف-5
1 537	ف-4
1 451	ف-3
524	ف-2/1
<b>4 899</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
	الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
270	الرتبة الرئيسية
2 288	الرتب الأخرى
<b>2 558</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
	الفئات الأخرى
307	الخدمات الأمنية
1 906	الرتبة المحلية
107	الخدمة الميدانية
87	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية
95	الحرف اليدوية
<b>2 502</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>9 959</b>	<b>مجموع أبواب النفقات</b>
	باب الإيرادات 3
	الفئة الفنية والفئات العليا
2	ف-5
4	ف-4
4	ف-3
3	ف-2/1
<b>13</b>	<b>المجموع الفرعي</b>

عدد الوظائف	الفئة
	الخدمات العامة والفئات المتصلة بها
7	الرتبة الرئيسية
43	الرتب الأخرى
<b>50</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
	الفئات الأخرى
2	الخدمات الأمنية
2	المجموع الفرعي
<b>65</b>	<b>مجموع باب الإيرادات 3</b>
<b>10 024</b>	<b>المجموع</b>